

Climate Justice: Between Historical Responsibility and the Right to Sustainable Development

العدالة المناخية: بين المسؤولية التاريخية وحق التنمية المستدامة

م.م عزيز عدنان علي

Assistant Lecturer: Aziz Adnan Ali

جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

Tikrit University - College of Political Science

@aziz.a.ali@tu.edu.iq

.٧٧٢٥.١٥٦٩.

المستخلص

يعالج هذا البحث موضوع العدالة المناخية في سياق المسؤولية التاريخية للدول الصناعية عن أزمة التغير المناخي، مع التركيز على حق الدول النامية في التنمية المستدامة. يبدأ البحث من حقيقة أن الدول المتقدمة كانت لها الحصة الأكبر من الانبعاثات الغازية منذ الثورة الصناعية، بينما تتحمل الدول النامية الأضرار الأكثر فداحة رغم مساهمتها المحدودة. وهنا يتضح مفهوم العدالة المناخية كحلقة وصل بين البعد البيئي والإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، بالاعتماد على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" كإطار قانوني. يناقش البحث أيضاً الآليات المقترحة لتحقيق العدالة المناخية، مثل التمويل المناخي العادل، ونقل التكنولوجيا، ومقايضة الديون بالعمل المناخي، وآليات التعويض عن الخسائر والأضرار. ويخلص إلى أن العدالة المناخية ليست مجرد مفهوم أكاديمي، بل هي شرط أساسي لبناء نظام دولي أكثر إنصافاً واستدامة.

الكلمات المفتاحية: العدالة المناخية، المسؤولية التاريخية، التنمية المستدامة، الدول النامية، التمويل المناخي.

Abstract

This research addresses the topic of climate justice in light of the historical responsibility of industrialized nations for the climate change crisis, focusing on the right of developing countries to sustainable development. The study begins with the fact that developed countries have contributed the largest share of greenhouse gas emissions since the

Industrial Revolution, while developing countries bear the brunt of the consequences despite their limited contributions. Thus, the concept of climate justice emerges as a link between the environmental dimension and social and economic equity, relying on the principle of "common but differentiated responsibilities" as a legal framework. The research also discusses proposed mechanisms to achieve climate justice, such as fair climate financing, technology transfer, debt-for-climate swaps, and compensation mechanisms for losses and damages. It concludes that climate justice is not merely an academic luxury but a fundamental requirement for building a more equitable and sustainable international system.

Keywords: Climate Justice, Historical Responsibility, Sustainable Development, Developing Countries, Climate Financ

المقدمة:

يمثل التغير المناخي من الموضوعات التي لاقى اهتماماً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، ويعد موضوع العدالة المناخية أحد أبرز التحديات الأخلاقية والسياسية على حد سواء في عصرنا الحالي، وهو من القضايا المحورية التي تزايد أهميتها في عالمنا المعاصر، حيث تتداخل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل متزايد. ويرتبط مفهوم العدالة المناخية بشكل وثيق بالمسؤولية التاريخية للدول المتقدمة في إحداث التغيرات المناخية، وحق الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة، فالدول النامية أو دول عالم الجنوب على سبيل الخصوص تواجه تحديات كبيرة نتيجة آثار التغير المناخي، مثل الفقر والجفاف وارتفاع مستويات البحار، بينما الدول المتقدمة لاسيما الصناعية منها، التي كانت لها النصيب الأكبر من الانبعاثات التاريخية، تتحمل المسؤولية التاريخية عن القسم الأكبر من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، من هنا تطالب الدول النامية بحقوقها المشروعة في النمو والتنمية دون تقييدها بقيود مناخية غير عادلة.

أولاً- أهمية البحث: وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يحاول فهم كيف يمكن تحقيق توازن عادل بين المسؤولية التاريخية للدول الصناعية الكبرى وبين حق التنمية المستدامة للدول النامية، في ظل تزايد الأزمات البيئية وتفاقم الخلافات الدولية حول توزيع أعباء التغيرات المناخية. إذ أن تحقيق العدالة المناخية لا يعني الاكتفاء على المحافظة على البيئة وحسب، بل يشمل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على الموارد للأجيال القادمة.

ثانيًا- إشكالية البحث: وفيما يتعلق بإشكالية البحث فإنها تتمثل في السؤال الرئيسي: كيف يمكن التوفيق بين المسؤولية التاريخية للدول الصناعية عن التغير المناخي وحق الدول النامية في التنمية المستدامة بعيدة عن القيود الدولية؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع أسئلة فرعية:

- ماهية العدالة المناخية
- كيف تؤثر المسؤولية التاريخية للتغير المناخي على تحقيق التنمية للدول النامية؟
- ماهي آليات تحقيق العدالة المناخية

ثالثًا- فرضية البحث: استنادًا على الإشكالية السالفة، نطلق من الفرضية التالية: أن العدالة المناخية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اعتراف فعلي وعملي بالمسؤولية التاريخية للدول الصناعية، مقرون بدعم مالي وتقني فعال يمكن الدول النامية من تنفيذ التزاماتها المناخية دون التأثير على مسارها التنموي.

رابعًا- منهجية البحث: والمنهجية المعتمدة في هذا البحث ستركز على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال مراجعة تطور مفهوم العدالة المناخية، وتحليل المسؤولية التاريخية للتغير المناخي وحق الدول في التنمية المستدامة، واستعراض آليات تحقيق العدالة المناخية .

خامسًا- هيكلية البحث: فقد تقسم على مقدمة وخاتمة وثلاثة مطالب رئيسية: المطلب الأول: يتناول

العدالة المناخية وتطورها في السياق الدولي. المطلب الثاني: يعالج مطالب الدول النامية في التنمية

المستدامة وإشكالية التقييد البيئي المتعلقة بالمسؤولية

التاريخية لآثار التغير المناخي. بينما المطلب الثالث: يناقش آليات تحقيق العدالة المناخية من خلال التمويل والتكنولوجيا وبقيّة الآليات.

المطلب الأول: ماهية العدالة المناخية:

لفهم العدالة المناخية ومعرفتها بشكل واضح، يجب أولاً تحديد مفهومها ونشأتها، ثم توضيح علاقتها بالتغير المناخي، لذلك سيتناول المطلب هذا كلا الموضوعين.

أولاً: مفهوم العدالة المناخية ونشأتها:

١- تعريف العدالة المناخية:

لا يوجد تعريف شامل ودقيق لمفهوم العدالة المناخية، بل هو مفهوم متعدد الأوجه تطور عبر تقاطع حركات العدالة البيئية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، ولكن يمكن عده جزءاً من العدالة البيئية. وقد تعددت التعريفات المتعلقة بالعدالة المناخية، ومنها:

تعني العدالة المناخية ضرورة تحقيق العدالة والمساواة في مواجهة التغير المناخي مع تحديد المسؤوليات المرتبطة بذلك. وهي تعني كذلك ان تعمل جميع البلدان بشكل مشترك ومتعاون على تخفيض جذري في انبعاثات الغازات الدفيئة، خاصة المدن الصناعية التي تعد الاكثر مسؤولية عن ظاهرة السخونة العالمية. كما تعرف بانها رؤية مستقبلية تهدف الى التخفيف من اعباء الظلم الناتج عن التغيرات المناخية.^١

ومنها: "المعاملة العادلة لجميع البشر والتحرر من التمييز، مع إنشاء مشاريع وسياسات تعالج تغير المناخ والنظم التي تسهم في خلق هذا التغير واستدامة التمييز".^٢

وعرفتها منظمة Cools The Plant: "انها رؤية لإزالة وتحفيف الأعباء غير المتكافئة التي انتجها تغير المناخ".^٣ وعُرفت: بانها: "تقاسم الأعباء والتكاليف بين مختلف الاجناس والأمم والافراد والفئات والاقاليم تبعاً لاماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث".^٤

إذا تعد العدالة المناخية الطريقة المثلى لتوزيع أعباء تغير المناخ بين الأفراد والجماعات بشكل عادل، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان، خصوصاً للفئات الضعيفة في المجتمع.

استناداً إلى ما تقدم، أن العدالة المناخية تمثل تداخلاً بين كل من حقوق الإنسان وتغير المناخ، اذ تهدف بالأساس إلى حماية حقوق الأفراد المتأثرة بالتغيرات المناخية. وبالتالي، تعد العدالة المناخية الوسيلة الأفضل لتحقيق التوزيع العادل للأعباء والتكاليف بين كل من الدول المتقدمة الصناعية وبين الدول النامية الأشد تضرراً من جراء هذه التغيرات، حيث تعد الدول الصناعية السبب الرئيسي في حدوثها.^٥

٢- نشأة وتطور العدالة المناخية:

يعد مصطلح العدالة المناخية هو من المصطلحات الحديثة التي اكتسبت أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنمية، وبالرغم من ذلك يجب أن نذكر أن تحديد وتعريف المصطلح بشكل

^١ سارة احمد عبد العز، "العدالة المناخية لدى المراقبين البيئيين من منظور طريقة العمل مع الجماعات"، مجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، عدد ٢٩، مجلد ٢ (القاهرة: ٢٠٢٥)، ص ١٣٩

^٢ أمل فوزي عوض، العدالة المناخية وحماية الانسانية "مبادئ & حقوق & تحديات & جهود دولية" (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٣)، ص ١٠.

^٣ معتصم صبحي جندية، "العدالة المناخية في القانون الدولة لحقوق الانسان"، المجلة العصرية للدراسات القانونية، مجلد ٣، عدد ٣ (رام الله: ٢٠٢٥)، ص ٤٣٣.

^٤ معتصم صبحي جندية، "حقوق الانسان والعدالة المناخية وفق الاتفاقيات الدولية"، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، عدد ١٣، مجلد ٥، (برلين: ٢٠٢٣)، ص ٩٩.

^٥ أمل فوزي عوض، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

واضح لم يتحقق إلا من خلال الاتفاقيات الدولية بدءاً من عام ١٩٩٢، وتحديدًا عبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^١

وكانت اواخر التسعينيات وبداية الألفية مدة حاسمة في تبلور وتطور مفهوم العدالة المناخية كحركة عالمية منظمة. ففي عام ١٩٩٩ "أشير لأول مرة لمصطلح العدالة المناخية في تقرير حمل عنوان 'Greenhouse Gangsters vs Climate Justice' صدر من Watch Group إذ كان لهذا التقرير الفضل في ظهور مقاربة متعددة الأوجه للعدالة المناخية.^٢ وأشعل النقاش حول مسؤولية الشركات الكبرى في أزمة المناخ، مما نقل القضية من الإطار العلمي البحت إلى الإطار السياسي والحقوق.

ثم في عام ٢٠٠٠، عقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية وتحديدًا في لاهاي بهولندا، بالتزامن مع المؤتمر السادس (COP6) لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد قرر المؤتمر أن التغير المناخي هو قضية تتعلق بحقوق الإنسان.^٣ كانت هذه القمة بمثابة إعلان رسمي عن ولادة حركة العدالة المناخية كفاعل سياسي رئيسي على الساحة الدولية، حيث طرحت مطالب واضحة تربط بين المناخ وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. و٢٨ اب من عام ٢٠٠٢ ظهر هذا المفهوم للمرة الثالثة في قمة جوهانسبرغ بجنوب افريقيا، إذ اجتمعت عدد من المنظمات غير الحكومية هناك، وأصدرت وثيقة مبادئ بالي للعدالة المناخية، وهي تحتوي على مجموعة مبادئ هدفها التعريف بتغير المناخ وتحديدًا من منظور العدالة البيئية وحقوق الإنسان.^٤ وشكلت هذه المبادئ، الوثيقة المرجعية الأساسية للحركة، حيث وضعت ٢٧ مبدأً تفصيليًا أصبحت بمثابة الدستور غير الرسمي لحركة العدالة المناخية العالمية.

بعد هذه المراحل التأسيسية، بدأ المفهوم ينتشر ويتطور، لينتقل من كونه خطابًا للمجتمع المدني إلى أن يصبح جزءًا من النقاشات الرسمية، وإن كان بشكل محدود. وإن إدراج مصطلح "العدالة المناخية" في ديباجة اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ يمثل اعترافًا مهمًا بأهمية المفهوم، ويعكس نجاح الحركات الاجتماعية في فرض رؤيتها على الأجندة الدولية، مؤكدةً على أن أي حل مستقبلي لأزمة المناخ يجب أن يكون عادلاً ومنصفًا ويضع حقوق الإنسان في صميمه.^٥

^١ المصدر نفسه، ص ٩

^٢ زكية بلهول، "العدالة المناخية". مجلة دراسات وأبحاث، العدد ٢٨ (الجزائر: ٢٠١٧)، ص ٣٦٩.

^٣ هشام محمد بشير، "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي". مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد ١٦، العدد ١٥ (بي سوييف: ٢٠٢٢)، ص ٣٤٩.

^٤ محمد خوجة، "الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية". دراسات اقتصادية، مجلد ١٦، العدد ٣ (الجزائر: ٢٠٢٢)، ص ٣٤٠-٣٤١.

^٥ أمل فوزي عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

ثانيًا: علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي:

يُعد تغير المناخ قضية متعددة الأوجه تؤثر على البيئة والمجتمع والاقتصاد والسياسة والأمن وحقوق الإنسان، وله تداعيات خطيرة على رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية. الأفراد الأكثر ضعفًا، بسبب عوامل مثل العمر والإعاقة والجنس والوضع الاجتماعي والفقر، هم الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، خاصة في ظل ضعف تدابير حماية حقوقهم. وعلى الصعيد العالمي، تتأثر الدول الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة، رغم مساهمتها الضئيلة في الانبعاثات، بشكل غير متناسب بتغير المناخ، بينما تظهر آثار أخرى تدريجيًا على نطاق واسع^١.

وفي سياق التغير المناخي تثير قضية العدالة المناخية ثلاث قضايا رئيسية، يمكن وصفها كالتالي:

- ١- قضية العدالة بين الدول: تتجلى قضية العدالة بين الدول في التغير المناخي، حيث تتحمل الدول الفقيرة العبء الأكبر من تداعياته، بينما الدول الكبرى، المتسببة في الاحتباس الحراري، لا تتحمل القدر نفسه من المعاناة، مما يخل بمبدأي العدالة التوزيعية والتعويضية^٢.
- ٢- قضية العدالة بين الأجيال: يعد تغير المناخ انتهاكًا واضحًا لمبدأ العدالة بين الأجيال^٣.
- ٣- قضية العدالة الاجتماعية: يمثل تغير المناخ تحديًا للعدالة الاجتماعية، حيث تتفاوت آثاره على الفئات المختلفة، وتتضرر الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية - كالنساء والأطفال والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية - بشكل خاص بسبب ضعف استعدادهم المالي والاقتصادي لمواجهة هذه الآثار. وتتفاقم المشكلة في الدول النامية بسبب انخفاض الدخل، وانتشار الأمية والأمراض، وقصر متوسط العمر، وهشاشة البنية التحتية والاقتصاد^٤.

المطلب الثاني: المسؤولية التاريخية وحق الدول النامية في التنمية المستدامة:

في وسط الجدل العالمي حول مستقبل الكوكب، تكمن قضية محورية ومعقدة وهي: كيف يمكن الموازنة بين ضرورة حماية البيئة العالمية ومتطلبات التنمية الملحة للدول النامية؟ هذا السؤال لا يمثل مجرد تحدٍ تقني أو اقتصادي، بل هو في جوهره قضية عدالة وإنصاف. إن مفهوم "حق الدول النامية في التنمية المستدامة" ليس مجرد طموح سياسي، بل هو مبدأ أساسي يقوم على الاعتراف بالمظالم التاريخية، والفوارق الهيكلية في النظام

^١ احمد إسماعيل السيد، "العدالة المناخية وتطبيقاتها في أحكام المحاكم الدولية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنوفية، مجلد ١، عدد ٦١ (المنوفية: ٢٠٢٥)، ص ٤٢١-٤٢٢

^٢ سالي سعد محمد، "العدالة المناخية: مضمونها ومفهومها"، في: مثنى العبيدي (محرر)، معضلة المناخ: التحدي والسياسات، (بغداد: منشورات دار ومكتبة عدنان، ٢٠٢٥)، ص ٥٠.

^٣ هشام محمد بشير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥١.

^٤ المصدر نفسه، ص ٣٥١.

العالمي، والمسؤوليات المتباينة عن الأزمات البيئية التي نواجهها اليوم. إن تحقيق تنمية مستدامة وعادلة يتطلب فهماً عميقاً لهذا الحق، وإقراراً بالآليات التي تضمن تفعيله على أرض الواقع.

أولاً: التنمية المستدامة كإطار لحقوق الدول النامية

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنموذج بديل يسعى إلى تجاوز الانقسام التقليدي بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. إنه ليس مجرد مفهوم بيئي، بل هو إطار شامل يهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان مع ضمان استدامة النظم البيئية للأجيال القادمة. وتعرف التنمية المستدامة، كما ورد في تقرير برونتلاند، بأنه "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".^١ هذا التعريف، على بساطته، يحمل في طياته مبدأً عميقاً للعدالة بين الأجيال، ولكنه يكتسب أهمية خاصة عند تطبيقه على العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية.^٢

بالنسبة للدول النامية، لا تعني التنمية المستدامة مجرد حماية البيئة، بل هي السبيل لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر. وتمثل التنمية المستدامة الركيزة الأساسية التي تركز على إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تقلل من سوء استعمالها واستنزافها، بما "يتلاءم مع التطورات المختلفة لمفهوم التنمية".^٣

ثانياً: المسؤولية التاريخية كأساس للحق في التنمية:

يعد مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" حجر الزاوية في مطالبة الدول النامية بحقوقها في التنمية المستدامة. هذا المبدأ لا يعفي الدول النامية من مسؤولياتها البيئية، بل يعترف بأن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية تاريخية أكبر تجاه الأزمة المناخية الحالية. وتسلط مسألة العدالة المناخية الضوء على أهمية توزيع المسؤوليات والتضحيات بشكل عادل في مواجهة تحديات تغير المناخ، إذ تبرز الحاجة الملحة لتوفير التمويل والتقنيات والموارد اللازمة لدول الجنوب، مما يساعدها على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ وتقليل أثارها السلبية. هذه الظروف تجعل من الضروري دراسة العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب أو الدول الصناعية والنامية، لفهم الفجوات القائمة وتطوير استراتيجيات ووطنية ودولية فعالة لتحقيق التوازن والعدالة في التعامل مع تحديات التغير المناخ^٣

^١ إيناس محمد الجعفرأوي، "مراجعة نقدية للتنمية المستدامة بين التيسيس والأدلجة". مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد ٧٨-٧٩ (بيروت: ٢٠١٧)، ص ١٣٥.

^٢ رشيد بوعافية، ومحمد يدو. "التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية". مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد ٢١، العدد ٢. (الجزائر: ٢٠١٨)، ص ١١.

^٣ محمد حميد محمد، "العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣٥، (تكريت: ٢٠٢٤)، ص ١٥٨-١٥٩.

تاريخيًا، كانت الدول الصناعية في مقدمة التصنيع، مما أدى إلى إحداث أضرار كبيرة في الغلاف الجوي، وبالتالي تتحمل معظم المسؤولية عن توليد الانبعاثات، في المقابل تعد الدول النامية الأكثر تعرضًا لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض وهي أقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا اللازمة للتكيف مع اثار التغيرات المناخية، لذا ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة تحمل عبء أكبر في مواجهة تغير المناخ وهو ما يعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة^١

وأسهمت الدول الصناعية عبر نماذجها التنموية المعتمدة على الاستهلاك المبالغ للوقود الأحفوري منذ الثورة الصناعية، بأكثر نسبة من الانبعاثات التاريخية المتراكمة. في المقابل، تبقى اسهام الدول النامية، لاسيما الأقل نموًا، قليلة جدا. حيث تُظهر البيانات أن أقل البلدان نموًا – الدول النامية- لم تسبب الا في ٣% من المجموع الكلي للانبعاثات التراكمية العالمية المتعلقة بالغازات الدفيئة، في حين ما نسبته ٥٨% من الانبعاثات ناتجة عن البلدان المتقدمة.^٢

وفقًا لدراسة اجراها موقع CarbonBrief عام ٢٠٢٣، تبين أن الولايات المتحدة الامريكية تتحمل وحدها نحو ٢٤-٢٥% من إجمالي الانبعاثات الكربونية التراكمية منذ عام ١٨٥٠ وإلى عام ٢٠٢١، تليها الصين بنسبة تتراوح بين ١٤-١٥%، تأتي كل من روسيا وألمانيا والمملكة المتحدة في المراتب التالية، وأن الدول الأقل نموًا لم تسهم الا بنسبة ٣% من الانبعاثات العالمية التراكمية كما ذكرنا سابقًا، مع ذلك، فإنها تعاني من أشد الآثار ناتجة السياسات الصناعية التي تنفذها الدول المتقدمة. يشير هذا التباين إلى عدم العدالة في توزيع الأعباء الناتجة عن التغير المناخي، إذ تُجبر الدول النامية على مواجهة العواقب على الرغم أن انبعاثاتها كانت ضئيلة.^٣

يعزى هذا التباين التاريخي الى ضرورة تحمل الدول المتقدمة عبئًا أكبر فيما يتعلق بجهود التخفيف من الانبعاثات، بالإضافة الى تقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية، يهدف هذا الدعم الى تمكين الدول النامية من تحقيق تنمية نظيفة ومستدامة. إن هذه القضية تعد مسألة عدالة تصحيحية، هدفها معالجة المظالم التاريخية التي خلفتها الأنشطة الصناعية.^٤

^١ حنان كمال أبوسكين، "مقاربات تحقيق العدالة المناخية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٨ (بني سويف: ٢٠٢٠)، ص ١٣٩.

^٢ محمد، محمد حميد. "مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨.

^٣ "Analysis: Which countries are historically responsible for climate change?" CarbonBrief, October 2023.

<https://www.carbonbrief.org/analysis-which-countries-are-historically-responsible-for-climate-change/>

(٢٠٢٥/٧/٢١)

^٤ محمد خوجة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦.

بهذا الشكل، يتضح أن المسؤولية التاريخية للدول الصناعية عن التغير المناخي تتطلب اتخاذ إجراءات فعالة وعادلة لتعويض الأثر الذي خلفته على الدول النامية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الدول النامية:

يمثل مسار تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية طريقاً محفوفاً بمجموعة معقدة ومتشابكة من التحديات التي تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها. هذه العوائق لا تقتصر على جانب واحد، بل تمتد لتشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية وسياسية، مما يستدعي حلولاً متكاملة وشاملة لمواجهتها وهي كالتالي:^١

(١) التحديات الاجتماعية: تتفاقم التحديات الاقتصادية بفعل ضغوط اجتماعية هائلة. فالنمو السكاني المتسارع، الذي يتركز بشكل كبير في المدن نتيجة الهجرة من الريف، يضع عبئاً ثقيلاً على الموارد والبنية التحتية المحدودة أصلاً. كما أن الفقر والديون لا يمثلان مجرد مشكلات اقتصادية، بل هما محركان أساسيان للعديد من المشكلات الاجتماعية التي تعيق مسارات التنمية.

(٢) التحديات البيئية: تتعرض الدول النامية لضغوط بيئية كبيرة تهدد أسس استدامتها. فمشاكل مثل التلوث المتعدد المصادر، وتدهور الموارد الطبيعية، والتصحر، لا تؤثر على سلامة النظم البيئية فحسب، بل تمتد آثارها السلبية لتتطال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للسكان، مما يجعل تحقيق التنمية المستدامة أمراً بالغ الصعوبة.

(٣) تحديات الوعي والثقافة والمعرفة: لا تقتصر التحديات على العوائق المادية، بل تمتد لتشمل جوانب الوعي والثقافة والمعرفة. فغالباً ما يوجد نقص في الوعي المجتمعي والمؤسسي بأهمية الاستدامة، إذ تُعطى الأولوية للنمو الاقتصادي قصير الأجل على حساب السلامة البيئية والاجتماعية. هذا التوجه ينعكس في قرارات صانعي السياسات وسلوكيات المواطنين على حد سواء، إذ لا تترجم الاهتمامات البيئية، إن وجدت، إلى قرارات وسلوكيات فعلية.

(٤) التحديات الإدارية والسياسية (حوكمة التنمية): يؤثر عجز الحوكمة بشكل كبير على قدرة الدول النامية على تنفيذ سياسات التنمية المستدامة بفعالية. ويشمل ذلك ضعف المؤسسات، والفساد، وغياب الاستقرار السياسي، والحروب، والنزاعات، بالإضافة إلى الأطر القانونية غير المكتملة أو غير المطبقة.

(٥) التحديات الاقتصادية والمالية: تقف العوائق الاقتصادية والمالية في مقدمة التحديات والعقبات التي تواجه الدول النامية. فالفقر المتجذر، وأعباء الديون، وضعف الهياكل الاقتصادية، والتبعية للخارج،

^١ احمد عباس كاظم، "الاستدامة في الدول النامية: دراسة مقارنة"، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٦١)، العدد (٣) (بغداد: ٢٠٢٢)، ص ١٥٠-١٥٢.

تخلق مجتمعةً حلقة مفرغة تعيق التقدم. وإن العلاقة بين الفقر والتدهور البيئي هي علاقة تبادلية، فكل منهما يغذي الآخر، مما يجعل الخروج من هذه الدائرة تحديًا هائلًا. يُضاف إلى ذلك الإرث التاريخي الذي شكل فجوة اقتصادية عميقة بين الدول النامية والمتقدمة^١.

(٦) التحديات التكنولوجية: تُعد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية عائقًا رئيسيًا أمام التنمية المستدامة. فالدول النامية غالبًا ما تفتقر إلى التكنولوجيا النظيفة والحديثة اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة، وتواجه صعوبات جمة في نقل وتوطين التكنولوجيا المناسبة، وغالبًا ما تُفرض عليها قيود تعيق وصولها إلى التقنيات الخضراء^٢.

المطلب الثالث: اليات تحقيق العدالة المناخية:

يتطلب تحقيق العدالة المناخية اعتماد مجموعة متكاملة من الآليات والإجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. لا تقتصر هذه الآليات على معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ فحسب، بل تهدف أيضًا إلى ضمان توزيع عادل للأعباء والفوائد وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفًا. يمكن تفصيل هذه الآليات كما يلي: أولاً: الآليات القانونية والسياسية الدولية

تؤدي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية دورًا محوريًا في إرساء الإطار القانوني والسياسي لتحقيق العدالة المناخية. (١) الاتفاقيات الدولية الملزمة: تُعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢، وبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، واتفاق باريس لعام ٢٠١٥، الركائز الأساسية للعمل المناخي الدولي^٣. هذه الاتفاقيات، على الرغم من القصور، أرست مبادئ مهمة مثل "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"، والتي تقر بأن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية تاريخية أكبر عن الانبعاثات، وبالتالي يقع على عاتقها عبء أكبر في جهود التخفيف^٤. يهدف اتفاق باريس، على وجه الخصوص، إلى إبقاء ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين، مما يخدم مصالح الدول الأكثر هشاشة^٥.

(٢) التقاضي المناخي العالمي: التقاضي المناخي من الأدوات المتنامية الاستعمال في تحقيق وتعزيز العدالة المناخية، تمكن المتضررين من اثار تغير المناخ من طلب التعويضات ومحاسبة المتسببين. بدأ هذا المفهوم بالانتشار عام ٢٠١١، وشهد تطوراً ملحوظاً مع قضايا بارزة مثل قضية أورجيندا ضد الحكومة

^١ بوعافية وشيد، ومحمد يدو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

^٢ إيناس محمد الجعفر اوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

^٣ هشام محمد بشير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

^٤ محمد خوجة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥.

^٥ أمل فوزي عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

الهولندية، التي ألزمت المحكمة هولندا باتخاذ إجراءات أكثر فعالية للحد من الانبعاثات. أصبح التقاضي المناخي وسيلة قوية للأفراد والدول لمطالبية الحكومات والشركات بإجراء إصلاحات لمواجهة تغير المناخ، ويتخذ أشكالاً متعددة مثل طلب التعويضات، والطعن في السياسات الحكومية، ومحاسبة شركات الوقود الأحفوري^١. وبفعل هذا شهد العقد الماضي تزايداً في عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم الوطنية والدولية، والتي تستند إلى حقوق الإنسان والمسؤولية عن الأضرار البيئية^٢.

ثانياً: آليات التخفيف والتكيف

تعد إجراءات التخفيف (تقليل الانبعاثات) والتكيف (التعامل مع الآثار الحتمية) جوهر العمل المناخي. (١) التخفيف العادل للانبعاثات: يتطلب هذا المبدأ أن تقوم الدول الصناعية بتخفيضات جذرية وفورية في انبعاثاتها، مع السماح للدول النامية بحيز معين من النمو. ويشمل ذلك التوقف التدريجي عن استعمال الوقود الأحفوري والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة^٣. ويتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى إبطاء معدلات العوامل المسببة لتغير المناخ. وقد أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في بيانها عام ٢٠١٤ أن الجهود المبذولة حالياً للتخفيف غير كافية، وأن عدم بذل مزيد من الجهود سيؤدي إلى تأثيرات شديدة وواسعة النطاق بحلول نهاية القرن. تُعد الاستراتيجيات الفعالة للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ضرورية، وتشمل مجالات متعددة مثل الطاقة والنقل والبناء والصناعة والزراعة والغابات والنفائيات. ومع أن العديد من الجهود تركز على الانبعاثات الصناعية، فإن تغييرات أنماط استعمال الأراضي في الدول النامية، مثل إزالة الغابات، تُسهم أيضاً في زيادة الانبعاثات. لذلك، من الضروري دمج استراتيجيات التخفيف مع تقنيات جديدة مثل الاحتجاز الزراعي للكربون، والزراعة المستدامة، وزراعة أحجار البحر وأشجار المانجروف، حيث تعد هذه الحلول ضرورية لربط استراتيجيات التخفيف العالمية مع جهود التكيف المحلية والإقليمية^٤.

(٢) التكيف القائم على الحقوق: إن التكيف أمر ضروري لتحقيق العدالة المناخية وتقليل اضرار التغير المناخي، وإن التكيف العادل يتطلب أربعة مبادئ رئيسية، هي: تجنب التغير الخطير في المناخ، تحمل المسؤولية، المساواة للجميع، وإعطاء الأولوية للفئات الأشد ضعفاً. كما تلزم المادة ٤ من اتفاقية الأمم

^١ احمد إسماعيل السيد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٤-٤٢٥.

^٢ أمل فوزي عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

^٣ زكية بلهول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥.

^٤ سامي الطيب ادريس، "العدالة المناخية تداعياتها واثارها"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد ٧، عدد ١ (غزة: ٢٠٢٣)، ص ١٢٩.

المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لعام ١٩٩٢ جميع الدول الاطراف التعاون لدمج اعتبارات تغير المناخ في سياساتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بغية الحد من الآثار السلبية. ومع ذلك، تواجه البلدان النامية تحديات في تحديد أولوياتها للتكيف، وغالبًا ما تتجاهل سياساتها الفروقات بين الجماعات، مما قد يؤدي إلى صراعات داخلية. لذا، يجب أن تعتمد الدول سياسات تكيف تضمن مشاركة فعالة من جميع الجهات المحلية لتحقيق تكيف عادل. الفشل في حماية الفئات الضعيفة قد يكون نتيجة لاستراتيجيات تكيف غير كافية أو تقاعس حكومي، مما يترك الأفراد عرضة للمخاطر البيئية^١. لذا يجب أن تركز جهود التكيف على حماية الفئات الأكثر ضعفًا، مثل النساء والأطفال والشعوب الأصلية والمجتمعات الفقيرة^٢ ويشمل ذلك بناء بنية تحتية قادرة على الصمود، وتطوير أنظمة إنذار مبكر، وتنويع سبل العيش، وضمان الوصول إلى الموارد الأساسية كالمياه والغذاء. وتؤكد العدالة المناخية على ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ خطط التكيف لضمان فعاليتها وعدالتها.

ثالثًا: الآليات المالية والاقتصادية

يعد التمويل عنصراً حاسماً لتمكين الدول النامية من المشاركة الفعالة في العمل المناخي.

(١) التمويل المناخي: يعد التمويل المناخي وتوفيره على المديين القصير والطويل من اهم الآليات المالية والاقتصادية لمساعدة الدول الاشد تأثرًا بالتغير المناخي؛ في تحقيق العدالة المناخية، وقد التزمت الدول المتقدمة في مؤتمر كوبنهاغن عام ٢٠٠٩ بتوفير ١٠٠ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدة الدول النامية على التكيف والتخفيف. ومع ذلك، لا يزال الوفاء بهذا الالتزام غير مكتمل، مما يعيق التقدم. ويشمل التمويل المناخي المنح والقروض الميسرة والاستثمارات^٣

(٢) مقايضة الديون بالعمل المناخي: ظهرت آليات مبتكرة مثل مقايضة الدين بالعمل المناخي من اجل التنمية، إذ يتم إعفاء جزء من ديون الدول النامية مقابل التزامها بالاستثمار في مشاريع بيئية ومناخية. هذه الآلية تسهم في تخفيف العبء المالي وتوجيه الموارد نحو التنمية المستدامة. وتعد هذه وسيلة

^١ حوراء قاسم فانون، مصطفى سالم عبد، "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ"، مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٧، عدد خاص لبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا، (بغداد: ٢٠٢٣)، ص ١١٩.

^٢ أمل فوزي عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

^٣ عيسى علي، "العدالة المناخية والأمن الغذائي من منظور القانون الدولي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد ١٥، عدد ١ (الجزائر: ٢٠٢٥)، ص ٨٩.

لزيادة التمويل المتاح للمشروعات التنموية. وتهدف إلى التخفيف من عبء الديون الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة عبر تمويل المشروعات حسب الأولوية بما يتماشى مع الأجندة التنموية للدولة^١ وقد تسهم عمليات مقايضة المشروعات البيئية بالديون في جذب التمويل الميسر، مما يؤدي إلى تحقيق تأثير ملموس في الدول المقترضة عبر خفض الدين وتحسين الأثر البيئي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيف أعباء الدين يتيح للدول المقترضة فرصة الحصول على مالي إضافي مما يمكنها من الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للتكيف مع آثار التغير المناخي والحفاظ على البيئة^٢.

٣ آلية الخسائر والأضرار: تمثل هذه الآلية اعترافاً بأن عدد من آثار تغير المناخ أصبحت حتمية ولا يمكن التكيف معها، مما يتسبب في خسائر وأضرار اقتصادية وغير اقتصادية. وقد أقرت هذه الآلية في اتفاق باريس، تحديداً في مادته الثامنة، وعززها بناءً على القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. في هذا السياق، تهدف الاتفاقية إلى تحقيق العدالة للدول المتأثرة سلباً بالتغير المناخي^٣. وفي مؤتمر الأطراف (COP27) في شرم الشيخ اتفق على إنشاء صندوق لتمويل معالجة هذه الخسائر والأضرار، وهو ما يعد انتصاراً كبيراً للدول النامية ومطلباً أساسياً من مطالب العدالة المناخية^٤.

رابعاً: نقل التكنولوجيا

لا يمكن تحقيق انتقال عادل دون تمكين الدول النامية من الوصول إلى التكنولوجيا، فإن استفادة الدول النامية من التكنولوجيا النظيفة واحدة من الآليات الأساسية لتحقيق العدالة المناخية. لذلك من الضروري نقل هذه التكنولوجيا من الدول الصناعية الغربية إلى دول الجنوب أو النامية لمساعدتها في مواجهة التحديات الناتجة عن تغير المناخ وآثاره. فكلما حصلت دول الشمال على دعم مادي، مثل الاستثمار في الموارد الطبيعية، زادت قدرتها على اتخاذ خطوات فعالة للحد من تفاقم مشكلات الاحتباس الحراري. ومن هنا، يتعين على الدول التعاون لتحقيق منافع مشتركة وتقليص الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة^٥. كما يجب تسهيل نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بشروط ميسرة. ويشمل ذلك تقنيات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والزراعة المستدامة. ومع ذلك، تواجه هذه العملية تحديات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، مما

^١ امانى نخلة، "برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية.. شراكة ناجحة للحفاظ على بيئة مستدامة"، مجلة سياسات مناخية، العدد ٣ (القاهرة: ٢٠٢٤)، ص ٥٩.

^٢ حنان مرسي، "تمويل المناخ من منظور الأمم المتحدة تمويل المناخ من منظور الأمم المتحدة: موجز سياسات بشأن إفريقيا"، مجلة سياسات مناخية، عدد ١ (القاهرة: ٢٠٢٣)، ص ٤٩.

^٣ حوراء قاسم فانون، مصطفى سالم عبد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨-١١٧.

^٤ أمل فوزي عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

^٥ زكية بهلول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥.

يستدعي إيجاد حلول توازن بين حماية الابتكار وضرورة نشره.^١ وقد نص إعلان ريو دي جانيرو في مبدأه التاسع على أهمية تبادل المعرفة العلمية والتقنية، وتسهيل نقل التكنولوجيا الجديدة والمبتكرة، مما يعزز من إمكانية الدول النامية في تحقيق العدالة المناخية، وتسهم في بناء عالم أكثر استدامة.^٢

إن تفعيل هذه الآليات مجتمعة وبشكل متكامل هو السبيل الوحيد لترجمة مبادئ العدالة المناخية إلى واقع ملموس، يضمن مستقبلاً مستداماً وعادلاً للجميع.

الخاتمة

أوضحت الدراسة أن الدول الصناعية الكبرى مسؤولة عن الجزء الأكبر من الانبعاثات التراكمية التي قادت إلى الاحترار العالمي، بينما الدول النامية كانت الأكثر هشاشة أمام تأثيرات هذه الأزمة. ومن هنا فإن العدالة المناخية ليست فقط مطلباً أخلاقياً، بل هي استحقاق قانوني يقوم على مبادئ دولية، مثل الحق في التنمية والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وغيرها. ويتطلب تحقيق العدالة المناخية آليات ملموسة تتضمن تمويلًا عادلاً، ونقلاً للتكنولوجيا البيئية، وتعويضاً عن الخسائر والأضرار، مع ابتكار أدوات مثل مقايضة الديون بالعمل المناخي. العدالة المناخية الحقيقية تتحقق بالاعتراف بالمظالم التاريخية، والتزام الدول الصناعية بتصحيح توزيع الأعباء البيئية والاقتصادية. فالعدالة المناخية إذا ضرورة لبناء نظام دولي أكثر إنصافاً واستدامة. بدون تطبيق المسؤولية التاريخية، ستظل جهود مكافحة تغير المناخ مقيدة، وستتحمل الدول النامية ثمن أزمة لم تساهم في إحداثها. وخرجت الدراسة بنتائج منها:

- ١- أن مصطلح العدالة المناخية من المصطلحات الحديثة، ولا يوجد له تعريف متفق عليه، وإنما يتم إدراجه ضمن تعريفات العدالة البيئية.
- ٢- الدول الصناعية هي المساهم الأكبر في التغير المناخي، بينما تتحمل الدول النامية وطأة آثاره رغم محدودية مساهمتها
- ٣- الحق في التنمية جزء أساسي من العدالة المناخية، ولا يجوز تحميل الدول النامية أعباء بيئية تعيق تنميتها دون دعم مالي وتقني كاف.
- ٤- العدالة المناخية تتطلب آليات تنفيذية ملموسة، فالتعهدات السياسية وحدها لا تكفي، بل يلزمها تمويل حقيقي، ونقل للتكنولوجيا، وتعويضات عادلة، وأمور أخرى.

^١ لطرش ذهبية. "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة." في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف: جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٨، ص ١٨

^٢ زكية بهلول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٦.

- ٥- الإنصاف شرط أساسي لنجاح التعاون الدولي في مكافحة التغير المناخي، فلا يمكن تحقيق استدامة مناخية دون الاعتراف بالمظالم التاريخية وتصحيحها.
- وبتوصيات منها:
- ١- تشجيع الأبحاث والدراسات حول العدالة المناخية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بهدف تسليط الضوء على القضية وتقديم تصورات ومقترحات لتطبيق مبادئها بشكل فعال وملزم.
 - ٢- زيادة الاهتمام بالتعليم البيئي والمناخي في المناهج الدراسية لرفع وعي الأجيال القادمة بأهمية العدالة المناخية وحماية البيئة.
 - ٣- من الضروري إعادة النظر في الاتفاقيات الحالية المتعلقة بتغير المناخ وإدخال تعديلات جوهرية عليها. والتأكيد على أن تتضمن هذه التعديلات نصاً واضحاً وصريحاً يؤكد على مبدأ العدالة المناخية، وأن يصبح هذا المبدأ ملزماً قانوناً لجميع الأطراف الموقعة على الاتفاقيات، خاصة الدول الصناعية الكبرى.
 - ٤- حث الدول على الوفاء بكل التزاماتها القانونية لمواجهة التغيرات المناخية المتفق عليها.
 - ٥- يجب ان تتحمل الدول الصناعية العبء الأكبر وليست الدول النامية في عملية مواجهة التغيرات المناخية كونها المتسبب الرئيس بها، وهو تجسيد لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

المصادر

الكتب:

١. عوض. أمل فوزي، العدالة المناخية وحماية الانسانية "مبادئ & حقوق & تحديات & جهود دولية" (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٣).
٢. محمد. سالي سعد، "العدالة المناخية: مضمونها ومفهومها"، في: مثنى العبيدي (محرر)، معضلة المناخ: التحدي والسياسات (بغداد: منشورات دار ومكتبة عدنان، ٢٠٢٥).

البحوث والدراسات:

١. عبد العز. سارة احمد، "العدالة المناخية لدى المراقبين البيئيين من منظور طريقة العمل مع الجماعات"، مجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، عدد ٢٩، مجلد ٢ (القاهرة: ٢٠٢٥).
٢. جندي. معتصم صبحي، "العدالة المناخية في القانون الدولي لحقوق الانسان"، المجلة العصرية للدراسات القانونية، مجلد ٣، عدد ٣ (رام الله: ٢٠٢٥).
٣. جندي. معتصم صبحي، "حقوق الانسان والعدالة المناخية وفق الاتفاقيات الدولية"، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، عدد ١٣، مجلد ٥، (برلين: ٢٠٢٣).
٤. بلهول. زكية، "العدالة المناخية". مجلة دراسات وأبحاث، العدد ٢٨ (الجزائر: ٢٠١٧)، ص ٣٦٩.

٥. بشير. هشام محمد، "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي". مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد ١٦، العدد ١٥ (بني سويف: ٢٠٢٢).
٦. خوجة. محمد، "الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية". دراسات اقتصادية، مجلد ١٦، العدد ٣ (الجزائر: ٢٠٢٢).
٧. الجعفر اوي. ايناس محمد، "مراجعة نقدية للتنمية المستدامة بين التسييس والأدلة". مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد ٧٨-٧٩ (بيروت: ٢٠١٧).
٨. بوعافية. رشيد، ومحمد يدو. "التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية". مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد ٢١، العدد ٢ (الجزائر: ٢٠١٨).
٩. السيد. احمد إسماعيل، "العدالة المناخية وتطبيقاتها في أحكام المحاكم الدولية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنوفية، مجلد ١، عدد ٦١ (المنوفية: ٢٠٢٥).
١٠. محمد. حميد محمد، "العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣٥، (تكريت: ٢٠٢٤).
١١. أبو سكين. حنان كمال، "مقاربات تحقيق العدالة المناخية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٨ (بني سويف: ٢٠٢٠).
١٢. كاظم. احمد عباس، "الاستدامة في الدول النامية: دراسة مقارنة"، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٦١)، العدد (٣) (بغداد: ٢٠٢٢).
١٣. ادريس. سامي الطيب، "العدالة المناخية تداعياتها واثارها"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد ٧، عدد ١ (غزة: ٢٠٢٣).
١٤. فانون. حوراء قاسم، ومصطفى سالم عبد، "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ"، مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٧، عدد خاص لبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا، (بغداد: ٢٠٢٣)، ص ١١٩.
١٥. علي. عيسى، "العدالة المناخية والأمن الغذائي من منظور القانون الدولي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد ١٥، عدد ١ (الجزائر: ٢٠٢٥).
١٦. نخلة. امانى، "برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية.. شراكة ناجحة للحفاظ على بيئة مستدامة"، مجلة سياسات مناخية، العدد ٣ (القاهرة: ٢٠٢٤).
١٧. مرسى. حنان، "تمويل المناخ من منظور الأمم المتحدة تمويل المناخ من منظور الأمم المتحدة: موجز سياسات بشأن إفريقيا"، مجلة سياسات مناخية، عدد ١ (القاهرة: ٢٠٢٣)، ص ٤٩.

مؤتمر:

١. ذهبية. لطرش. "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة." في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف: جامعة فرحات عباس،

٢٠٠٨، ص ١٨

المصادر الأجنبية:

1. "Analysis: Which countries are historically responsible for climate change?" CarbonBrief, October 2023. <https://www.carbonbrief.org/analysis-which-countries-are-historically-responsible-for-climate-change/>

References

Books:

1. Awad, Amal Fawzi. *Climate Justice and Human Protection: Principles, Rights, Challenges, and International Efforts* (Berlin: Arab Democratic Center, 2023).
2. Mohamed, Sally Saad. "Climate Justice: Its Content and Concept," in: Al-Muthanna Al-Abadi (ed.), *The Climate Dilemma: Challenge and Policies* (Baghdad: Adnan Publishing House, 2025).

Research and Studies:

1. Abdel Aziz, Sara Ahmed. "Climate Justice from the Perspective of Environmental Observers in Working with Communities," *Scientific Journal of Social Service*, No. 29, Vol. 2 (Cairo: 2025).
2. Jundia, Moatasem Sobhi. "Climate Justice in International Human Rights Law," *Modern Journal of Legal Studies*, Vol. 3, No. 3 (Ramallah: 2025).
3. Jundia, Moatasem Sobhi. "Human Rights and Climate Justice According to International Agreements," *International Journal of Research Studies in Law*, No. 13, Vol. 5 (Berlin: 2023).
4. Belhoul, Zakia. "Climate Justice," *Studies and Research Journal*, No. 28 (Algiers: 2017), p. 369.

5. Bashir, Hisham Mohamed. "Climate Justice from the Perspective of International Law," *Journal of Political Science and Economics*, Vol. 16, No. 15 (Beni Suef: 2022).
6. Khodja, Mohamed. "The Political and Legal Dimensions of the Concept of Climate Justice," *Economic Studies*, Vol. 16, No. 03 (Algiers: 2022).
7. Al-Jaafarawi, Inas Mohamed. "A Critical Review of Sustainable Development Between Politicization and Ideologization," *Arab Economic Research Journal*, No. 78-79 (Beirut: 2017).
8. Bouafia, Rashid, and Mohamed Yadou. "Sustainable Development and Poverty Reduction in the Economies of Developing Countries," *Journal of the Institute of Economic Sciences*, Vol. 21, No. 02 (Algiers: 2018).
9. Al-Sayed, Ahmed Ismail. "Climate Justice and Its Applications in International Court Rulings," *Journal of Legal and Economic Research*, Monufia, Vol. 1, No. 61 (Monufia: 2025).
10. Mohamed, Hamid Mohamed. "Climate Justice Between North and South Countries," *Tikrit Journal of Political Science*, No. 35 (Tikrit: 2024).
11. Abu Skeen, Hanan Kamal. "Approaches to Achieving Climate Justice," *Journal of Political Science and Economics*, No. 8 (Beni Suef: 2020).
12. Kazem, Ahmed Abbas. "Sustainability in Developing Countries: A Comparative Study," *Al-Astaz Journal of Humanities and Social Sciences*, Vol. 61, No. 3 (Baghdad: 2022).
13. Idris, Sami Al-Tayeb. "Climate Justice: Its Implications and Effects," *Journal of Economic, Administrative, and Legal Sciences*, Vol. 7, No. 1 (Gaza: 2023).
14. Fanoun, Houra Qassem, and Mustafa Salem Abd. "Climate Justice in Light of the Paris Agreement on Climate Change," *Journal of Legal Sciences*, Vol. 37, Special Issue for Research by Faculty Members with Graduate Students (Baghdad: 2023), p. 119.

15. Ali, Eissa. "Climate Justice and Food Security from the Perspective of International Law," *Scientific Research Journal in Environmental Legislation*, Vol. 15, No. 1 (Algiers: 2025).
16. Nakhala, Amani. "The Egyptian-Italian Debt Swap Program: A Successful Partnership for Environmental Sustainability," *Climate Policies Journal*, No. 3 (Cairo: 2024).
17. Morsi, Hanan. "Climate Financing from the Perspective of the United Nations: A Policy Brief on Africa," *Climate Policies Journal*, No. 1 (Cairo: 2023), p. 49.

Conference:

1. Zahabi, Latresh. "Requirements for Sustainable Development in Developing Countries Under Globalization Rules." In the International Scientific Conference: Sustainable Development and Efficient Use of Available Resources, Setif: Ferhat Abbas University, 2008, p. 18.

Foreign Sources:

1. "Analysis: Which Countries are Historically Responsible for Climate Change?" Carbon Brief, October 2023. [Carbon Brief](#)